ملخص سياسة SESRI
العدد 5
مايو 2025

تعزيز مرونة الاقتصاد القطري في ظل تصدّع النظام التجاري العالمي

د.كنان باجي، كتالينا بيتكو

بعد عقود من تنامي ظاهرة العولمة والشراكات الاقتصادية، يشهد المشهد الاقتصادي العالمي تحولاً جوهرياً. فقد أسهمت تحولات التحالفات الجيوسياسية، وارتفاع الحمائية التجارية، وتصاعد التوترات التجارية بين القوى الاقتصادية الكبرى – مثل النزاعات التجارية القائمة على التعريفات الجمركية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين الرئيسيين – في إثارة مخاوف من اندلاع حرب تجارية شاملة ذات تداعيات بعيدة المدى على الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من أن دولة قطر ليست طرفاً مباشراً في هذه النزاعات التجارية البارزة، إلا أن علاقاتها التجارية الاستراتيجية واعتمادها على الأسواق المفتوحة لكل من الواردات والصادرات يعرضها لمخاطر غير مباشرة كبيرة، وذلك في خضم جهودها الحثيثة لتنويع اقتصادها تنفيذاً لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. ومن الأهمية بمكان أن تدرك قطر كيفية تأثير هذه التطورات على اقتصادها، بما في ذلك التأثيرات على الإنتاج، والرفاه، وتدفقات التجارة، وديناميكيات الاستثمار، وسلاسل التوريد، وذلك بهدف حماية مصالحها الوطنية على المدى البعيد. يستعرض هذا الموجز السياسي التداعيات المحتملة لتصاعد التوترات التجارية، خاصة تلك الناجمة عن التعريفات الجمركية الأمريكية على الواردات، ويحدد خيارات السياسات الاستراتيجية التي يمكن لقطر تبنيها للتخفيف من المخاطر الناشئة واستغلال الفرص في ظل النظام الاقتصادي العالمي المتغيّر.

الاندماج الاقتصادي العالمي لقطر

تواجه يتميز الاقتصاد القطري بدرجة عالية من الانفتاح والاندماج العميق في النظام الاقتصادي العالمي، مدفوعًا بشكل رئيسي بقطاع الهيدروكربونات الموجه نحو التصدير. وباعتبار دولة قطر صغيرة وغنية بالموارد ذات سوق محلية محدودة، فهي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على التجارة الدولية لتوليد الدخل والحصول على السلع والخدمات. وعلى مدى العقد الماضي، تبنت الدولة أيضًا أجندة طموحة لتنويع الاقتصاد في إطار رؤية قطر الوطنية 2030، بهدف تقليل الاعتماد على النفط والغاز من خلال تعزيز قطاعات مثل التصنيع والتمويل والسياحة والخدمات اللوجستية والتعليم. إلا أن جهود التنويع هذه لا تزال تعتمد بشكل كبير على سلاسل القيمة العالمية، والاستثمار الأجنبي، والتدفق الحر للسلع والتكنولوجيا عبر الحدود. كما يبين الشكل (1)، تعتمد قطر اعتماداً كبيراً ومستمراً على التجارة العالمية. فخلال الفترة بين عامي 2010 و2022، تجاوزت نسبة انفتاح الاقتصاد القطري باستمرار (المعبّر عنها بنسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي) متوسطات كل من العالم العربي والمتوسط العالمي، حيث تجاوزت 100% في عام 2022.

ويشكل هذا الانفتاح سلاحاً ذا حدين. فمن ناحية، يُسهّل النمو الاقتصادي من خلال عائدات التصدير والاستثمار الأجنبي. ولكن من ناحية أخرى، يُعرّض الاقتصاد لاضطرابات التجارة العالمية، مثل تلك الناتجة عن الحروب التجارية أو التوترات الجيوسياسية أو تغيرات السياسات التجارية للاقتصادات الكبرى. لذلك، فإن الحفاظ على شراكات تجارية مستقرة ومتنوعة عاملاً بالغ الأهمية للاقتصاد القطري. (انظر الشكل 1).

الشكل 1: الانفتاح التجاري في قطر

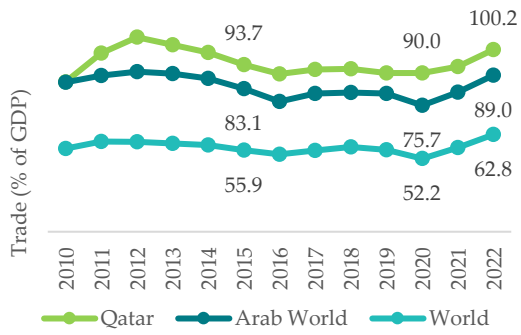

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

وفي هذا السياق، من المرجح أن تشكل السياسات التجارية الحمائية تهديداً جسيماً لاستقرار قطر الاقتصادي ونموها. فعلى الرغم من أن قطر ليست طرفاً رئيسياً في النزاعات التجارية العالمية، إلا أنها معرضة لتداعيات غير مباشرة، خاصة إذا قامت اقتصادات كبرى مثل الولايات المتحدة والصين بفرض تدابير جمركية واسعة النطاق. كما قد تؤدي الحمائية إلى تعطيل سلاسل التوريد، وارتفاع

تكاليف الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة، وانخفاض الطلب العالمي على صادرات الطاقة، مما سيؤثر سلباً على القطاعات التقليدية والناشئة في الاقتصاد القطري على حد سواء. كما قد تعيق هذه السياسات جهود جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحد من نقل المعرفة والابتكار، وهو ما يُعد عنصرًا حاسمًا في أجندة التنويع الاقتصادي لدولة قطر لدولة قطر.

تحليل تجريبي

لفهم التأثيرات المحتملة للتعريفات الجمركية التي أعلنت عنها الإدارة الأمريكية مؤخرًا – والتي تم تعليقها لاحقًا – على الاقتصاد القطري، تم إجراء تقييم أولي باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب (CGE). تحاكي هذه المنهجية الآثار الاقتصادية الشاملة للصدمات الناتجة عن السياسات التجارية، من خلال رصد الروابط المتشابكة بين القطاعات المختلفة، وتدفقات التجارة، والإنتاج، والاستهلاك. اعتمد التحليل على قاعدة بيانات الإصدار العاشر من مشروع تحليل التجارة العالمية(GTAP) .

وبإدراج التعريفات الجمركية الأمريكية المقترحة ضمن نموذجGTAP ، تأخذ المحاكاة في الاعتبار كيفية تأثير هذه التعريفات على ديناميكيات التجارة العالمية، بما في ذلك التأثيرات غير المباشرة على الاقتصاد القطري. ونظرًا لمحدودية نطاق هذا الموجز، افترض التحليل عدم وجود رد فعل انتقامي من الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، وهو ما لا يعكس الواقع بطبيعة الحال. ومع ذلك، فإن التحليل القائم على التعريفات المُعلنة في مرحلتها الأولى يمكن أن يسلط الضوء على القضايا والتحديات المحتملة. كما يُتوقع أن تشهد التعريفات تحديثات لتشمل منتجات وقطاعات مختلفة بحسب أهميتها الاستراتيجية، في حين يفترض هذا الموجز تطبيقها بشكل موحد عبر جميع القطاعات.

تشير نتائج هذا التقييم الأولي لتعريفات إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى أن قطر من المتوقع أن تتعرض لصدمة سلبية وإن كانت محدودة. ومن المتوقع أن ينكمش اقتصادها بنسبة 0.06%، مع خسارة في الرفاه تقدر بحوالي 470 مليون دولار أمريكي. بينما ستنخفض صادراتها بنسبة 0.5%، سترتفع وارداتها بنفس النسبة، مما سيؤدي إلى تدهور الميزان التجاري بأكثر من 800 مليون دولار أمريكي (الشكل 2). كما يكشف نموذج التوازن العام القابل للحساب (CGE) أن فرض التعريفات الأمريكية سيؤدي إلى انكماش تجاري واسع النطاق، حيث ستتحمل الولايات المتحدة نفسها العبء الأكبر من هذه الآثار، مع انخفاض حاد في كل من الواردات (25%) والصادرات (21%).

الشكل 2: الانفتاح التجاري في قطر

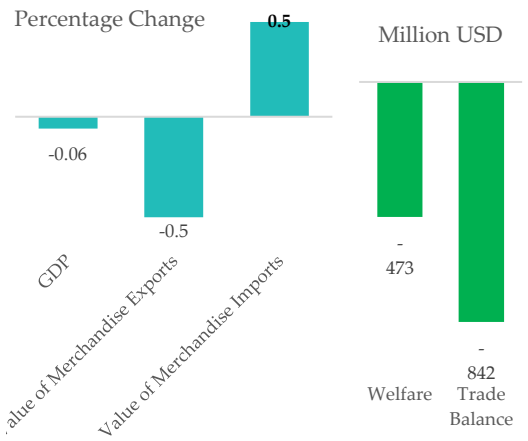

المصدر: حسابات المؤلفين بناء على قاعدة بيانات GTAP 10.

وبالمثل، يسجل الشركاء التجاريون الرئيسيون للولايات المتحدة، مثل الصين والاتحاد الأوروبي وفيتنام، انخفاضات ملحوظة في كل من الواردات والصادرات، مما يشير إلى اضطرابات واسعة في التجارة العالمية. كما تواجه دول مجلس التعاون الخليجي خسائر هامشية في الصادرات بنسبة 0.6% (الشكل 3).

الشكل 3: النسبة المئوية للتغير في إجمالي الواردات والصادرات.

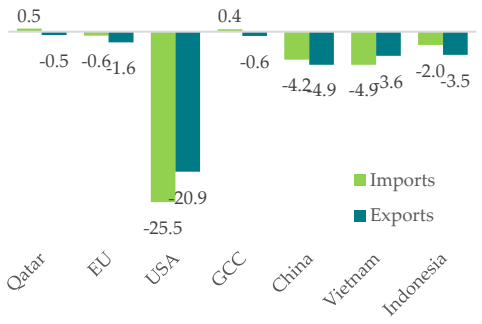

المصدر: حسابات المؤلفين بناء على قاعدة بيانات GTAP 10.

عند تحليل الآثار الاقتصادية الكلية لصدمة التعريفات الجمركية الأمريكية، وخاصة على الموازين التجارية ومستوى الرفاه، تُقدّر نتائج النموذج تحقيق الولايات المتحدة لفائض تجاري ضخم يصل إلى 246 مليار دولار أمريكي، وزيادة في الرفاه بقيمة 2 مليار دولار أمريكي، وذلك على حساب شركائها العالميين الرئيسيين. تتحمل كل من الصين والاتحاد الأوروبي العبء الأكبر من هذه الصدمة، مع خسائر في الرفاه تصل إلى 17 مليار دولار أمريكي و63 مليار دولار أمريكي على التوالي، إلى جانب تراجع كبير في ميزانيهما التجاريين. ومن اللافت أن بقية دول العالم (تلك المتأثرة بزيادة التعرفة الجمركية بنسبة 10%) تسجّل مكاسب في الرفاه، مما يشير إلى وجود بعض الفوائد الناجمة عن تحوّل مسارات التجارة. كما تسجل دول مثل فيتنام وتركيا مكاسب طفيفة في الرفاه، يُحتمل أن تكون ناتجة عن إعادة تشكيل سلاسل الإمداد (الشكل 4). وعلى الرغم من أن قطر والعديد من الاقتصادات الصغيرة المفتوحة الأخرى ليست أطرافًا مباشرة في هذه الإجراءات الجمركية، إلا أن إعادة توزيع التجارة والرفاه عالميًا قد يمتد أثره إلى جميع الاقتصادات، مما يهدد أوضاعها الخارجية ومستوى رفاهها الاقتصادي.

الشكل 4: التغير في الميزان التجاري والرفاه (مليار دولار أمريكي)

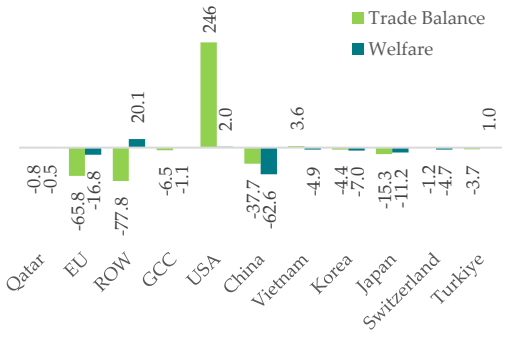

المصدر: حسابات المؤلفين بناءً على قاعدة بيانات GTAP 10

على مستوى القطاعات، تُظهر النتائج تأثيرات متباينة في الغالب، ويرجع ذلك أساسًا إلى أن النموذج يفترض زيادة موحّدة في التعرفة الجمركية عبر جميع القطاعات، دون الأخذ في الاعتبار القرارات الاستراتيجية الخاصة بكل قطاع. وفي هذا السياق، تسجّل قطر زيادات ملحوظة في وارداتها من المنسوجات والملابس (2.1%)، والصناعات الخفيفة (1.2%)، وقطاع الاستخراج(1.1%) . أما من حيث الصادرات، فيتّسم الأداء بالتفاوت: إذ يشهد قطاع المنسوجات والملابس نموًا كبيرًا بنسبة 3.8%، كما ترتفع صادرات اللحوم والثروة الحيوانية بنسبة 1%. في المقابل، تتعرض عدة قطاعات رئيسية، وخصوصًا الصناعات الثقيلة (–2.0%) والنقل والاتصالات (–1.4%)، لانخفاضات ملحوظة (الشكل 5). وتكشف هذه الخسائر في الصادرات إلى وجود مواطن ضعف في القطاعات الكثيفة رأس المال والخدمات، وهي قطاعات محورية في أجندة التنويع الاقتصادي لدولة قطر. وباستثناء الزيادة الإيجابية في صادرات المنسوجات، يبرز الاتجاه العام حجم المخاطر التي تفرضها السياسات الحمائية العالمية على القاعدة الصناعية والخدمية الناشئة في قطر.

الشكل 5: النسبة المئوية للتغير في إجمالي الواردات والصادرات في قطر، على المستوى القطاعي

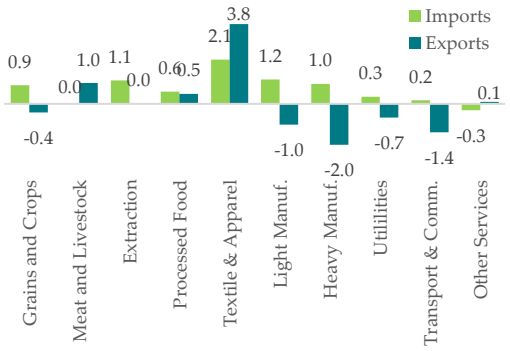

المصدر: حسابات المؤلفين بناءً على قاعدة بيانات GTAP 10

بشكل عام، ورغم أن قطر ليست مستهدفة مباشرة بإجراءات التعريفات الأمريكية، فإنها تظل عُرضة لاضطرابات التجارة العالمية الأوسع. وقد تُخفي الزيادة الطفيفة في الواردات والانكماش البسيط في الصادرات مخاطر هيكلية أعمق، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الصناعات الثقيلة والنقل والخدمات التي تواجه خسائر كبيرة في الصادرات. وبالتالي، فإن التحولات الحمائية في السياسات التجارية، إذا ما تفاقمت، قد تُضعف جهود التنويع الاقتصادي في قطر وقدرتها على الصمود الخارجي.

ونظراً لكون الاقتصاد القطري صغيراً ومنفتحاً، تستفيد قطر من النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على القواعد. ومن المرجح أن تسبب الاختلالات في النظام التجاري العالمي ضرراً للاقتصاد القطري. لذلك، يتعين عليها مواصلة لعب دور نشط في إصلاح منظمة التجارة العالمية، والحوار الاقتصادي الإقليمي، والتعاون بين دول الجنوب، مع الدعوة إلى نظام تجاري عادل وشفاف ومنفتح.

المصادر

1. World Bank Group (n.d.). World Development Indicators Database. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

توصيات السياسات

في ظل تصاعد النزعة الحمائية وتغيّر ديناميكيات التجارة العالمية، تبرز الحاجة لأن تتبنى قطر نهجاً أكثر استباقية في سياساتها التجارية وتنويع الأسواق الاستراتيجية. وبدلًا من التركيز على تحديد الآثار الاقتصادية الدقيقة للحمائية التجارية، يهدف هذا الموجز إلى تقديم رؤية أشمل يمكن أن تسهم في صياغة استجابات سياساتية أكثر فعالية واستهدافًا. وفي هذا الصدد، تُقدَّم التوصيات التالية لبناء اقتصاد أكثر مرونة في في ظل تزايد عدم اليقين الاقتصادي العالمي:

1. تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي من خلال سياسة صناعية موجّهة:

على الرغم من الجهود الواسعة لتنويع الاقتصاد بعيداً عن قطاع الهيدروكربونات، ينبغي على قطر تكثيف هذه الجهود من خلال دعم الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والموجّهة نحو التصدير، مثل التصنيع المتقدم، والطاقة المتجددة، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتطلب ذلك سياسات صناعية موجّهة تهدف إلى دعم سلاسل القيمة المحلية، وتقليل الاعتماد على المدخلات المستوردة، وتعزيز نمو القطاع الخاص في القطاعات المرتبطة بالطلب العالمي.

2. توسيع وتنويع الشراكات التجارية:

إلى جانب تقليل التركّز القطاعي، من الضروري أيضًا الحد من الاعتماد المفرط على عدد محدود من الشركاء التجاريين. حيث ينبغي على قطر تعزيز علاقاتها التجارية مع آسيا وأفريقيا والأسواق الناشئة، والاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة والمنصات الإقليمية (مثل مجلس التعاون الخليجي، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية). كما أن استكشاف ممرات لوجستية جديدة، مثل طريق التنمية في العراق، وتعزيز الربط التجاري (من خلال الموانئ والمناطق الحرة) يمكن أن يحسن الوصول إلى أسواق بديلة.

3. تعزيز المخزون الاستراتيجي والقدرات المحلية:

مع تزايد هشاشة سلاسل التوريد العالمية، يتعيّن على قطر مواصلة الاستثمار في الاحتياطيات الاستراتيجية (مثل الغذاء والطاقة والمدخلات الأساسية)، وتطوير القدرة الإنتاجية المحلية للسلع الأساسية، خاصة في مجالات الزراعة، والصناعات الأساسية، والصناعات الدوائية. مما سيسهم في تعزيز قدرتها على الاعتماد الذاتي خلال فترات الاضطرابات.

4. تعزيز تجارة الخدمات والاقتصاد الرقمي:

نظرًا للطلب العالمي المتزايد على الخدمات، يمكن لقطر أن تتموضع كمركز إقليمي للخدمات المالية والتعليمية والرقمية. وستُمكّن الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، والإصلاحات التنظيمية، وتنمية الكفاءات، من دعم صادرات الخدمات التي تُعد أقل عرضة للتعريفات الجمركية والعوائق التجارية المادية. كما أن الاستثمار في إنشاء مراكز بيانات جديدة يمكن أن يعزز مكانة قطر في البنية الرقمية العالمية الناشئة.